جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٤٢)

الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية الرئيسية

يناير ٢٠٠١

الميزة النسبية ومعدلات الحماية
للبعض من السلع الزراعية والصناعية الرئيسية

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١- تقديـــــم	أ
٢- الفصل الأول : مفاهيم معدلات الحماية والميزة النسبية وأسلوب تقديرها واستخداماتها (إطار نظرى)	١
١- تمهيد	٢
٢- الأسعار وتكلفة الفرصة البديلة كمؤشر للكفاءة	٢
٣- تكلف الفرصة البديلة والنسب المحاسبية للسلع ولعوامل الإنتاج	٤
٤- معدلات الحماية	١٩
(١/٤) معدل الحماية الأسمى	٢٢
(٢/٤) معدل الحماية الفعال	٢٤
٥- الميزة النسبية ومؤشراتها	٣٢
(١/٥) تكلفة المورد المحلى	٣٥
(٢/٥) صافى العائد الإقتصادى	٣٧
٣- الفصل الثانى : هيكل التجارة الخارجية السلعية والسلع المستهدفة بالدراسة ، والطاقات الإنتاجية والاستهلاك منها	٤٠
١- تمهيد	٣٩
٢- هيكل التجارة الخارجية السلعية والسلع المستهدفة بالدراسة	٤٠
٣- الطاقات الإنتاجية والاستهلاك من السلع المستهدفة بالدراسة	٤٨
٤- الفصل الثالث : السياسات المتصلة بإنتاج السلع المستهدفة بالدراسة وهيكل أسعارها المحلية وتكلفة إنتاجها	٦٥
١- تمهيد	٦٦
٢- السياسات المتصلة بإنتاج السلع المستهدفة	٦٦
٣- الهيكل السعرى للمنتج المحلى من السلع المستهدفة	٧٢
٤- هيكل التكلفة الإنتاجية للسلع المستهدفة	٧٦

تابع المحتويات

الموضوع	الصفحة
٥- الفصل الرابع : سعر الصرف وتكلفة الفرصة البديلة للخدمات التسويقية وللسلع المستهدفة بالدراسة	٨٧
١- تمهيد	٨٨
٢- سعر الصرف	٨٨
٣- أسعار الصادرات والواردات من السلع المستهدفة بالدراسة	٨٩
٤- الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات	٩٢
٥- النقل الداخلى ، والوقود والزيوت	٩٦
٦- رسوم الخدمات بالموانى المحلية	١٠١
٧- تكلفة تجهيز وتعبئة وتغليف السلع التصديرية المستهدفة	١٠٢
٨- مناطق الإنتاج ومسافات النقل إلى الموانى المحلية	١٠٥
٩- تمويل التجارة الخارجية	١٠٦
١٠- هوامش تكلفة تداول السلع البديلة للواردات	١٠٧
١١- تكلفة الفرصة البديلة للسلع المستهدفة بالدراسة	١١١
٦- الفصل الخامس : التكلفة الاقتصادية لإنتاج السلع المستهدفة بالدراسة ومؤشرات الميزة النسبية ومعدلات الحماية	١١٥
١- تمهيـــــد	١١٦
٢- التكلفة الاقتصادية لإنتاج السلع الزراعية والغذائية المستهدفة	١١٦
٣- التكلفة الاقتصادية لتصنيع قصب ، وبنجر السكر	١٢٢
٤- التكلفة الاقتصادية لإنتاج الأسمدة الكيماوية	١٢٨
٥- مؤشرات الميزة النسبية	١٢٨
(١/٥) تكلفة المورد المحلى	١٢٨
(٢/٥) صافى العائد الاقتصادى	١٣٥
٦- مؤشرات الحماية	١٤٠
(١/٦) معدلات الحماية الاسمية	١٤٠
(٢/٦) معدلات الحماية الفعالة	١٤٦
٧- النتائج والتوصيات	١٥٣
٨- الملاحق	١٦٣
٩- المراجع	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (١)	قيمة الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية خلال السنوات ٩٥-٩٨	٤٤
جدول رقم (٢)	قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية خلال السنوات ٩٥-٩٨	٤٥
جدول رقم (٣)	قوائم (مجموعات) المحاصيل الزراعية والغذائية المتنافسة على استغلال الموارد الزراعية الطبيعية	٤٧
جدول رقم (٤)	هيكل الصادرات والواردات السنوية من السلع الصناعية خلال الفترة ٩٥-٩٨ حسب جدول التعريفة الجمركية	٤٩
جدول رقم (٥)	الاستهلاك والإنتاج والاكتفاء الذاتي في السلع الزراعية والغذائية المستهدفة بالدراسة خلال السنوات ٩٥-٩٨	٥٣
جدول رقم (٦)	المساحات والإنتاج المورد من قصب وبنجر السكر إلي المصانع خلال الفترة ٨٥/٨٤-٩٥/٩٤	٥٧
جدول رقم (٧)	الإنتاج من السكر والمنتجات الثانوية الرئيسية في صناعات قصب السكر والبنجر خلال السنوات ٨٥/٨٤-٩٥/٩٤	٥٨
جدول رقم (٨)	الاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من السكر خلال السنوات ٨٥/٨٤-٩٥/٩٤	٥٩
جدول رقم (٩)	الطاقة الإنتاجية المتاحة والفعلية والعاطلة فى صناعة الأسمدة النتروجينية والفوسفاتية خلال ٨٥/٩١-٩٦/٩٥	٦٢
جدول رقم (١٠)	هيكل الإنتاج من الأسمدة النتروجينية والفوسفاتية حسب نوعية السماد خلال السنوات ٩٢/٩١-١٩٩٧	٦٣
جدول رقم (١١)	الإستهلاك ونسبة الإكتفاء الذاتي من الاستهلاك من الأسمدة النتروجينية والفوسفاتية	٦٤
جدول رقم (١٢)	أسعار المنتج والجملة والمستهلك لأهم السلع المستهدفة بالدراسة فى عامي ٩٥-١٩٩٨	٧٤
جدول رقم (١٣)	أسعار المنتج والجملة والمستهلك لكل من السكر والأسمدة الكيماوية فى عامي ٩٧-١٩٩٨	٧٥
جدول رقم (١٤)	هيكل التكلفة الإنتاجية للفدان من المحاصيل الزراعية الصيفية والنيلية المستهدفة خلال عام ١٩٩٨	٧٩
جدول رقم (١٥)	هيكل التكلفة الإنتاجية للفدان من المحاصيل الزراعية الشتوية المستهدفة خلال عام ١٩٩٧	٨١

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (١٦)	متوسط التكلفة الانتاجية لطن السكر من صناعات قصب وبنجر السكر خلال عامي ٨٨/٨٩-٩٣/٩٤	٨٣
جدول رقم (١٧)	متوسط هيكل التكلفة الانتاجية للطن من الأسمدة النترجينية والفوسفاتية خلال عام ٩٥/٩٦	٨٥
جدول رقم (١٨)	أسعار التصدير (فوب) للسلع التصديرية المستهدفة خلال الفترة ٩٢-٩٨	٩٠
جدول رقم (١٩)	أسعار الإستيراد (سيف) للسلع المستوردة المستهدفة خلال الفترة ٩٢-٩٨	٩١
جدول رقم (٢٠)	التعريفة الجمركية وضريبة المبيعات على الواردات من السلع المستهدفة خلال السنوات ١٩٨٦ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٨	٩٤
جدول رقم (٢١)	الأهداف الكمية وقيمة الإنتاج والناتج بمرافق النقل بالسكة الحديد والنقل بالطرق والنقل النهري ونقل الأنابيب بخطة عام ٩٨/٩٧ ومقومة بأسعار ١٩٩٧/٩٦	٩٧
جدول رقم (٢٢)	أسعار المنتج والمستهلك وأسعار التصدير والإستيراد من المواد البترولية الرئيسية والإستهلاك المحلي منها خلال السنوات ٩٦/٩٥-١٩٩٩/٩٨	١٠٠
جدول رقم (٢٣)	هيكل تكلفة الإنتاج والإيرادات فى صناعة حلج وكبس القطن لعام ٩٣/٩٢	١٠٤
جدول رقم (٢٤)	التكلفة المالية لتداول السلع المحلية والسلع المستوردة المماثلة وتقديرات التكلفة الاقتصادية لتداولها فى السوق المحلية لعام ١٩٩٨	١١٠
جدول رقم (٢٥)	تكلفة الفرصة البديلة مقارنة بأسعار السوق للسلع البديلة للواردات والمستهدفة بالدراسة	١١٣
جدول رقم (٢٦)	تكلفة الفرصة البديلة عند باب المنشأة الإنتاجية للسلع التصديرية المستهدفة بالدراسة مقارنة بأسعار المنتج والجملة	١١٤
جدول رقم (٢٧)	التكلفة الاقتصادية للمدخلات التجارية وغير التجارية ولخدمات الموارد الإنتاجية للطن من السلع الزراعية والغذائية المستهدفة	١٢٣
جدول رقم (٢٨)	التكلفة التجارية والاقتصادية لمستلزمات الإنتاج والتشغيل (دون المادة الخامة الأساسية من قصب وبنجر) للطن من سكر القصب والبنجر عام ١٩٩٤/٩٣	١٢٩
جدول رقم (٢٩)	التكلفة الإنتاجية التجارية والإقتصادية للطن من الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية خلال عام ١٩٩٦/٩٥	١٣٠
جدول رقم (٣٠)	تكلفة المورد المحلي للسلع المستهدفة بالدراسة وترتيب أولوياتها وفقا للميزة النسبية فى إنتاجيتها	١٣٣

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (٣١)	الناتج الثانوية للمحاصيل الزراعية وتأثيره على تكلفة المورد المحلي وترتيب أولوياتها وفقا للمزية النسبية فى الإنتاج منها	١٣٤
جدول رقم (٣٢)	صافي العائد التجاري والإقتصادي بدون ومع الناتج الثانوي للطن من المحاصيل المستهدفة بالدراسة	١٣٧
جدول رقم (٣٣)	صافي العائد التجاري والاقتصادي بدون ومع الناتج الثانوي للفدان من المحاصيل المستهدفة بالدراسة	١٣٨
جدول رقم (٣٤)	صافي العائد الإقتصادي للمتر المكعب من مياه الري بدون ومع تكلفة الناتج الثانوي من المحاصيل المستهدفة بالدراسة	١٣٩
جدول رقم (٣٥)	معدلات الحماية الاسمية للناتج الرئيسي من السلع المستهدفة ومدخلاتها الإنتاجية ، ومعدل الحماية الفعل للسلع المستهدفة	١٥٠
جدول رقم (٣٦)	قيمة انحراف أسعار السوق عن تكلفة الفرصة البديلة للسلع البديلة للواردات والعوامل المسئولة عنها على مستوي كل من أسواق المنتج والمستهلك	١٥١

" تقديم "

يعد زيادة الصادرات السلعية أو الحد من الواردات منها أو كليهما من الأهداف التقليدية التى تسعى إلى تحقيقها خطط وبرامج التنمية بالدول النامية والمتقدمة على حد سواء خاصة تلك التى تعانى من وجود العجز فى ميزانها التجارى وميزان المدفوعات . وتحقيقا لهذه الأهداف غالباً ما لجأت السياسات الحكومية إلى تقديم الدعم لصادراتها السلعية أو اتخاذ إجراءات تحكمية فى مجال إنتاجها بغرض خلق ميزة نسبية لصادراتها السلعية فى الأسواق العالمية تمكنها من المنافسة وتشجع على زيادة الصادرات منها . كما قد تتضمن هذه السياسات الحكومية أيضاً تقديم الدعم لمنتجى السلع المحلية البديلة للواردات أو اتخاذ إجراءات تحكمية تساعد على زيادة الإنتاج المحلى منها بغرض تخفيض الواردات . ولقد أتسمت السياسة الاقتصادية المصرية بوجود مثل هذه التدخلات الحكومية لفترة امتدت إلى ما يزيد عن ثلاثة عقود ، إلا أنها اتجهت ومنذ عقد مضى الى التوجه نحو الأخذ بنظام آليات السوق الحرة فى توجيه الإنتاج والاستثمارات ، شأنها فى ذلك شأن الكثير من دول العالم ، بما يتضمنه مثل هذا النظام من وقف الدعم الحكومى للإنتاج السلعى ، وتحريره من القيود التحكمية من قبل الدولة . كما شاركت مصر أيضاً غيرها من دول العالم فى السنوات الأخيرة فى التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية بما يتضمنه ذلك من تخفيض أو إلغاء للدعم على الصادرات وتخفيض الرسوم الجمركية أو القيود الكمية على الواردات ، ولقد قطعت مصر مرحلة كبيرة نحو هذه التوجهات سواء فى مجال تطبيق نظام آليات السوق الحرة أو تحرير التجارة خاصة فى مجال الإنتاج الزراعى ، وهو ما يشير فى النهاية إلى أن زيادة الصادرات السلعية المصرية أو الحد من الواردات منها تتوقف على ما يتميز به إنتاجها السلعى من ميزة نسبية حقيقية وقدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية . وإذا كانت الميزة النسبية للإنتاج السلعى تتوقف بدورها على مستوى الكفاءة الإنتاجية للموارد المستغلة فى الإنتاج ، وتكلفة المنتج السلعى المحلى بالقياس إلى أسعاره فى الأسواق العالمية ، وكذلك إذا كانت مصر - - كغيرها من الدول النامية - تعد من الدول المستقبلة للأسعار العالمية فى حالة الكثير من السلع التى تشتمل عليها قوائم تجارتها الخارجية ، فإن المحصلة النهائية لإمكانية زيادة الصادرات السلعية أو الحد من الواردات منها تتوقف بدورها على المحصلة النهائية لتفاعل آليات السوق المحلية فى توجيهها للموارد والإنتاج ، ونقل مؤشرات السوق العالمية إلى أسواق كل من المنتج والمستهلك المحلى . وهنا قد يطرح الكثير من التساؤلات والتى من بينها - وعلى سبيل المثال - ما هى السلع التى تتصف بوجود الميزة النسبية للمنتج المحلى منها فى الأسواق العالمية فى إطار سياسة التحرر القائمة حاليا ؟ .... وما هى درجة الحماية التى تواجه كل من المنتج والمستهلك المحلى ، والعوامل المشاركة فى تواجد هذه الحماية ؟ ... وهل تعمل آليات السوق الحرة بالكفاءة المطلوبة للتعبير عن المزايا النسبية للمنتج المحلى من السلع المختلفة ؟ ... وهل تتوائم أولويات الإنتاج السلعى من منظور المنتج المحلى مع أولوياته من المنظور الإقتصادى ؟ ... وماهى التوجهات المقترحة بالنسبة للسياسة الاقتصادية بشأن توفير المناخ الملائم لعمل آليات السوق الحرة بكفاءة ؟ .

وفى سبيل الإجابة على التساؤلات المطروحة المشار إليها وغيرها من التساؤلات المرتبطة بها حددت أهداف هذه الدراسة فى تقدير المزايا النسبية ومعدلات الحماية الاسمية والفعالة للبعض من المنتجات الزراعية الرئيسية

إلى جانب المنتجات من الأسمدة الكيماوية باعتبارها من المدخلات الزراعية الأساسية - وحيث توافرت الإحصاءات والمعلومات المطلوبة عنها للدراسة الحالية - كما تضمنت أهداف الدراسة تقدير ما قد يوجد من انحرافات سعريه فى أسواق السلع المستهدفة بالدراسة ، وتحديد العوامل المسئولة عن هذه الانحرافات ونسبة مشاركتها فيها إلى جانب تحديد أولويات الإنتاج من السلع المستهدفة بالدراسة من منظور المنتج المحلى ، والمنظور الإقتصادى وتحديد ما قد يوجد من تباين فى هذه الأولويات تمهيدا للكشف عن ما قد يوجد من خلل فى عمليات آليات السوق الحرة المحلية فى توجيه الموارد والإنتاج المحلى أو فى نقل مؤشرات السوق العالمية إلى الأسواق المحلية بكفاءة ، ثم طرح التوصيات المقترحة للتغلب على ما قد يوجد من أوجه قصور فى هذا الشأن .

ولتحقيق الأهداف المشار إليها ، تضمنت الدراسة خمسة فصول بحثية ، أشتمل **الفصل الأول** منها على إطار نظرى لمفاهيم الميزة النسبية ومعدلات كل من الحماية الاسمية ، والفعالة ، ومؤشرات قياس كل منها واستخداماتها . أما **الفصل الثانى** . فقد أشتمل على تحليل هيكل كل من الصادرات ، والواردات السلعية المصرية ثم تحديد السلع المستهدفة بالدراسة ، والطاقات الإنتاجية ونسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من كل منها . أما **الفصل الثالث** فيتناول عرضاً للسياسات المتصلة بإنتاج السلع المستهدفة بالدراسة ثم تحليل هيكل كل من أسعارها المحلية وتكلفة إنتاجها . أما **الفصل الرابع** من الدراسة فيتضمن تحليل وتقدير تكلفة الفرصة البديلة للخدمات التسويقية ، وللسلع المستهدفة بالدراسة ، على حين يتضمن الفصل الأخير من الدراسة تقدير التكلفة الاقتصادية لإنتاج السلع المستهدفة بالدراسة ، ومؤشرات الميزة النسبية ومعدلات الحماية لكل منها . كما تضمنت الدراسة عرضاً لأهم النتائج والتوصيات . ولقد استندت الدراسة فى إعدادها على أسلوب التحليل الوصفى مستعينة فى ذلك على بعض الأدوات الحسابية البسيطة .

وقد شارك فى أعداد الدراسة كل من أ.د. عبد القادر دياب (باحث رئيسى) ، أ.د. ممدوح الشرقاوى ، أ.د. محمد محمود رزق ، أ.د. هدى صالح النمر ، المستشارون بالمعهد ، د. فتحى إبراهيم المستشار الاقتصادي ومدير عام الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للتعريفة الجمركية سابقاً .

الباحث الرئيسى

(د. عبد القادر دياب)

الفصل الأول

مفاهيم معدلات الحماية والميزة النسبية وأسلوب تقديرها واستخداماتها (إطار نظرى)

الفصل الأول : مفاهيم معدلات الحماية والميزة النسبية وأسلوب تقديرها واستخداماتها (إطار نظرى)

١- تمهيد :

تستخدم أدوات السياسات الاقتصادية بغرض التأثير على قرارات المنشآت والأفراد من منتجين، ومستهلكين، ومستثمرين (أو أي من هذه الأطراف) لتعديل سلوكياتهم الإنتاجية أو الاستهلاكية أو الاستثمارية فى الاتجاهات التى تحقق الأهداف المخططة - والمأمولة من تطبيق هذه الأدوات . وفى هذا السياق كثيرا ما تستخدم السياسات التجارية والسعرية بما يتضمنه كل منها من أدوات مختلفة بغرض التأثير على قرارات هؤلاء الأفراد أو أي منها ، كما قد يشارك فى ذلك أيضا السياسة المالية بما لها من أدوات إلى جانب سياسة تخصيص الموارد العامة أو غيرها من أدوات التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادي .

وتعد الأسعار من المؤشرات القوية فى التأثير على قرارات أي من الأطراف المشار إليها لما لها من نصيب كبير فى تحديد منافع أي منها . كما تعد الأسعار من المؤشرات التى تتأثر بنتائج أدوات السياسات الأقتصادية الأخرى ، ومن ثم فهى تعكس نتائج تطبيق هذه الأدوات على سلوكيات أي من الأطراف السابق ذكرها . ومن هنا تأتى اهتمامات الاقتصاديين بتحليل الأسعار عند وضع السياسات الاقتصادية المتصلة بتخصيص الموارد ، وتحقيق الأهداف المخططة . ومن بين الأساليب المستخدمة فى تحليل الأسعار بغرض تحديد السياسات الاقتصادية ما يسمى بمعدلات الحماية ، والتى يتكامل معها فى هذا الشأن أيضا ما يسمى بمعامل تكلفة المورد المحلى والذى يعكس الميزة النسبية للاقتصاد الوطنى فى إنتاج أي من السلع وقدرته على المنافسة مع الأسواق الخارجية .

ويهدف الفصل الحالى من الدراسة إلى طرح الإطار النظرى لمفهوم معدلات الحماية ، والميزة النسبية ، وأسلوب تقدير كل منها واستخداماتها ، وبإيجاز .

٢- الأسعار ، وتكلفة الفرصة البديلة كمؤشر للكفاءة :

تنطوى القيمة السعرية لأي من الموارد أو السلع على تحديد قيمتها وندرتها النسبية من المنظور الاقتصادي ، كما تنطوى الأسعار النسبية للموارد والسلع على بيان الحوافز النسبية بالنسبة للمنتج ، والوسيط ، والمستهلك ، ومن ثم تؤثر السياسة السعرية فى تشكيل النظام الاقتصادي بما قد ينطوى عليه من تعديلات فى الحوافز التى تتضمنها الأسعار ، وبالتبعية تعديل القرارات الاقتصادية التى تشكل الإطار الاقتصادي بالمجتمع . وإذا كانت السياسة السعرية (إلى جانب غيرها من السياسات الاقتصادية) تستخدم بغرض تحقيق مجموعة متنوعة من أهداف التنمية، إلى أن ذلك لاينفى أهمية السعى نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية (والاجتماعية) فى استخدامات الموارد . فإذا كان تحقيق الكفاءة فى حد ذاته لايعد

هو النهاية ، إلا أنه يعد وسيلة ضرورية لتحسين الفرص الاقتصادية بالمجتمع على أساس متواصل، ومن ثم لايمكن تجاهل اعتبارات الكفاءة عند وضع السياسات الاقتصادية .

ويستند تحليل وتقييم كفاءة السياسة السعرية على مقارنة الهيكل السعرى القائم (للمورد أو السلعة) بهيكل بديل آخر يعكس كفاءة إستخدام الموارد ، حيث تنطوى هذه المقارنة على بيان ما إذا كانت الحوافز التى تنطوى عليها السياسة السعرية والتى تتضمنها الأسعار ، تساند إستخدام الموارد بكفاءة أم تحول دون ذلك . وهنا يثور التساؤل عن الهيكل السعرى البديل الذى يعكس كفاءة إستخدام الموارد ؟ ... وبداية قد يمكن القول بأن أسعار السوق فى نموذج إقتصادى يقوم على آليات السوق الحرة فى تحديد الأسعار وتخصيص الموارد يمكن أن تعبر عن هذا البديل إذا ما وجدت الظروف اللازمة لعمل هذه الآليات (من كثرة أعداد المتعاملين فى أسواق هذا النموذج الاقتصادى وحرية الدخول والخروج من الأسواق ، وتوافر المعلومات الكافية .. الخ) ، حيث هناك قناعة متزايدة بأن آليات السوق الحرة تعمل على ترشيد استخدامات الموارد على نحو يعظم من منافع كل من المنتج والمستهلك من الموارد المستخدمة ، ومن ثم تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع . ففى إطار هذا النموذج الاقتصادى تتفاعل قوى العرض والطلب فى إطار المنافسة الكاملة فيما بين المنتجين والمستهلكين لتحديد الأسعار التى تعد المؤشر الأساسى فى توجيه الموارد الإنتاجية والاستهلاكية نحو استخداماتها المختلفة والتى فى ظلها يسعى كل من المنتج والمستهلك إلى تعظيم منفعته ، ومن ثم تعظيم الرفاهية الاقتصادية بالمجتمع ، وحيث تسود فى هذا النموذج كفاءة تخصيص الموارد واستخداماتها . الا أن هذا النموذج فى حد ذاته يعد نموذجا مثاليا يصعب وجوده فى عالم الواقع وبدرجة أكبر فى الدول النامية حيث قد لاتتوافر الشروط اللازمة – أو البعض منها – لعمل آليات السوق الحرة ، كما أن آليات السوق الحرة فى حد ذاتها قد تفشل فى التعامل مع بعض القضايا أو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يستدعى فى غالب الأحوال تدخل الدولة لمعالجة السلبيات الناشئة عنها . ومن النماذج على ذلك فشل آليات السوق الحرة فى التعامل مع الآثار الجانبية للأنشطة الاقتصادية ، وغياب أو ضعف كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد فى حالة وجود الاحتكارات ، أو فى حالة إضطرار الدولة لإتخاذ قرارات أو إجراءات تتنافى وتحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد فى حالة تحملها لمسئولية توفير الخدمات العامة ، أضف إلى ذلك أيضا ما قد يوصف به نموذج آليات السوق الحرة من عدم المساواة فى توزيع الدخول بالمجتمع ، إلى جانب ضعف فاعلية هذه الآليات فى تخصيص الموارد بين الحاضر والمستقبل (١) .

هذا وإذا كانت الدراسات الاقتصادية المعاصرة تخلص إلى أن نموذج آليات السوق الحرة يعد أفضل النماذج الاقتصادية من المنظور النسبى لتحقيق الكفاءة وتعظيم الرفاهية اقتصادية ، إلا أن وجود بعض السلبيات وأوجه القصور فى هذا النموذج يتطلب تدخل الحكومات فى إدارة إقتصادياتها عن طريق الإجراءات والسياسات المطلوبة لتطوير الأسواق وزيادة فاعلية آلياتها إلى جانب الإجراءات والسياسات اللازمة لتجنب سلبياتها وتحقيق ما قد يستهدف من أهداف إجتماعية أخرى .[1]

---

[1] معهد التخطيط القومى ، الزراعة المصرية والسياسات الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم (١١٢) القاهرة ، فبراير ١٩٩٨ .

إن عدم إكتمال الشروط اللازمة لعمل آليات السوق الحرة ، ووجود التدخـــلات الحكوميـــة فى النشـــاط الاقتصادى قد يصاحبه بالتبعية وجود تشوهات فى أسعار السوق عن تلك الأسعار التى تعكس كفاءة تخصيص إستخدام الموارد ، ومن ثم فقد لا تعبر أسعار هذه الأسواق عن الأسعار التى تحقق الكفاءة، وهنا يطرح التساؤل مرة أخرى عـــن الأسواق البديلة الأخرى التى تعكس أسعارها كفاءة إستخدام الموارد أو السلع . وهنا قد تكمن الإجابة فى وجود هـذه الأسواق إما فى الأسواق الدولية ، أو فى السوق المحلية ، وبما يسمى تكلفة الفرصة البديلة . فإذا كانت السلعة تجاريـــة تدخل فى مجال التجارة الخارجية للمجتمع فإن تكلفة إستيرادها ، أو قيمتها التصديرية تعبر عن تكلفة الفرصة البديلـــة لهذه السلعة. فالبديل لإنتاج سلعة تستورد من الخارج هو إستمرارية إستيرادها ، ومن ثم فإن تكلفة إســـتيرادها مـــن الخارج تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج هذه السلعة محليا، حيث تقترب هذه التكلفة من أسعار هـــذه الســـلعة فى السوق المحلية إذا لم تتواجد تدخلات حكومية . أما إذا كانت السلعة تصديرية فإن قيمتها التصديرية تعبر عن تكلفـــة الفرصة البديلة لها حيث تقترب هذه القيمة من أسعارها بالسوق المحلية بإفتراض غياب التدخلات الحكوميـــة . أمـــا بالنسبة للموارد والسلع المحلية فتقاس أسعار الكفاءة بالنسبة لها وفقا بما تساهم به فى الإنتاج (أو ما تحققه من منفعـــة)، فإذا لم يكن للمورد المحلى إستخدام بديل تقاس تكلفة الفرصة البديلة له بما يقترب من الصفر ، إمـــا إذا كـــانت لـــه استخداماته فتقاس تكلفة فرصته البديلة بما يساهم به فى الإنتاج فى ثانى أفضل بديل لإستخداماته - أما بالنسبة للمنتـــج غير التجارى فإن أسعاره بالسوق المحلية قد تعبر عن تكلفة فرصته البديلة إذا كانت سوقه المحلية سوقا تنافسية ، أمـــا فى حالة غياب هذه السوق فتقدر تكلفة فرصته بديلة بما يقترب بقيمة بديلة من السلع التجارية التى تدخل مجال التجـــارة الخارجية للمجتمع.

٣- تكلفة الفرصة البديلة والنسب المحاسبية للسلع ولعوامل الإنتاج :

فى سبيل تقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلع موضوع الدراسة نصنف هذه السلع إلى سلع تجارية وأخرى غـــير تجارية ، حيث تضم المجموعة الأولى السلع التى تدخل فى قوائم التجارة الخارجية للمجتمع ، على حين تضم المجموعـــة الثانية السلع التى لاتدخل فى قوائم التجارة الخارجية للمجتمع إما بسبب طبيعة السلعة ذاتها أو بسبب وجـــود القيـــود والسياسات التى تحول دون ذلك وإذا كانت أسعار الحدود بالنسبة لمجموعة السلع التجارية (التصديرية أو الاســـتيرادية) تعد مؤشرا تقريبيا لتكلفة الفرصة البديلة لكل منها ، إلا أنه يظل هناك بعض هوامش التكلفة الأخرى التى يجب أخذهـــا فى الحسبان للوصول إلى تقدير دقيق حول تكلفة الفرصة البديلة لأي من هذه السلع عند أي من مســـتويات الســـوق المحلية (المنتج ، المستهلك ، الجملة) ، وعلى نحو يسمح بمقارنتها بأسعار السوق المحلية عند أي من هذه المســـتويات . ويمكن فيما يلى وبإيجاز بيان كيفية تعديل أسعار الحدود لتعكس تكلفة الفرصة البديلة عند أي من هذه المستويات لكـــل من السلع البديلة للواردات ، والسلع المستوردة .

(١/٣) تكلفة الفرصة البديلة للسلع البديلة للواردات :

تقدر تكلفة الفرصة البديلة لأي من هذه السلع بتكلفة إستيرادها من الخارج متضمنـــة تكـــاليف الشحن والتامين حتى وصولها إلى الميناء المحلى وبما يسمى بالسعر "سيف" ، وحيث تقيم هذه التكلفـــة بمـــا

يعادلها من العملة المحلية باستخدام سعر الصرف الملائم ثم يضاف إليها تكلفة تداول السلعة فى الميناء المحلى مضافا إليها كل من تكاليف النقل المحلى ، وتكاليف تسوقها من الميناء إلى أسواق الجملة أو المستهلك المحلية ، حيث يعبر إجمالى هذه التكلفة عن تكلفة توفير السلعة من الخارج إلى مركز توزيعها بالسوق المحلية ، والتى تعبر بدورها عن سعر الجملة أو المستهلك فى السوق المحلية فى حالة غياب التدخل الحكومى فى أسواق السلعة. أما على مستوى أسواق المنتج المحلية فتعدل التكلفة السابقة بإستنزال تكلفة نقل وتسويق السلعة من باب المنشأة حتى وصولها إلى أسواق الجملة المحلية ، حيث يعبر الفرق فيما بينهما عن السعر الذى يمكن أن تحصل عليه المنشأة مع غياب التدخلات الحكومية ، وفى حالة السلع التى يتطلب تسويقها بعد الإنتاج تجهيزها أو إعدادها على صورة مماثلة لتلك التى تستورد بها فتضاف تكلفة إعدادها أو تجهيزها إلى تكلفة تسويقها من باب المنشأة إلى أسواق الجملة ، ثم تستنزل من إجمالى التكلفة على مستوى سوق الجملة ويمكن التعبير عن ذلك فى المتطابقة التالية :

تكلفة الفرصة البديلة للسلع البديلة للواردات على مستوى أسواق الجملة ، والمستهلك :

= (القيمة سيف)×(سعر الصرف الملائم) + تكاليف تداول السلعة فى الميناء المحلى + تكاليف النقل من الميناء إلى أسواق الجملة + تكاليف التسويق من الميناء إلى أسواق الجملة = التكلفة على مستوى سوق الجملة + تكاليف التسويق على مستوى سوق التجزئة = التكلفة على مستوى سوق المستهلك .

، تكلفة الفرصة البديلة على مستوى سوق المنتج = تكلفة الفرصة البديلة على مستوى سوق الجملة -(تكلفة النقل من باب المنشأة إلى سوق الجملة + تكلفة إعداد أو تجهيز السلعة + تكلفة التسويق من المنشأة إلى سوق الجملة).

(٢/٣) تكلفة الفرصة البديلة للسلع التصديرية :

تقدر تكلفة الفرصة البديلة لأي من هذه السلع بأسعار تصديرها من الميناء المحلى وفيما يعرف بالقيمة "فوب " ، وبعد استبعاد تكاليف نقلها وتسويقها من باب المنشأة وحتى وصولها إلى ميناء التصدير المحلى وكذلك تكاليف تداولها داخل الميناء حتى شحنها على ظهر السفينة . فالقيمة التصديرية لأي من هذه السلع عند مستوى باب المنشأة تحدد وفقا لقيمتها "فوب" بعد تعديلها إلى ما يعادلها من العملة المحلية باستخدام سعر الصرف الملائم ثم استبعاد كل من تكلفة تداول السلعة داخل الميناء المحلى حتى ظهر السفينة ، وتكاليف النقل الداخلي من باب المنشأة حتى الميناء المحلى، وتكلفة أعداد وتجهيز السلعة على الصورة المطلوبة للتصدير ثم الهامش التسويقي من باب المزرعة وحتى الميناء المحلى ، حيث تعبر الفروق بين القيمة "فوب " وإجمالي عناصر التكلفة المشار إليها عن القيمة التى يمكن أن يحصل عليها المنتج عند باب المنشأة إذا لم تتواجد التدخلات الحكومية فى سوق السلعة . ويمكن تصوير ذلك فى المتطابقة التالية :

تكلفة الفرصة البديلة للسلعة التصديرية = (القيمة فوب)× سعر الصرف الملائم)- (تكاليف تداول السلعة داخل ميناء التصدير وحتى ظهر السفينة + تكلفة النقل من باب المنشأة إلى الميناء المحلى + تكاليف تجهيز وتسويق السلعة من المنشأة إلي الميناء) .

(٣/٣) تكلفة الفرصة البديلة للسلع غير التجارية :

يقصد بالسلع غير التجارية تلك السلع التى لاتدخل فى قوائم التجارية الخارجية للمجتمع المعنى ، وذلك إما بسبب طبيعة السلعة ذاتها (مثل الطوب وبعض النواتج الثانوية الزراعية على سبيل المثال) ، أو بسبب وجود الضوابط والقيود التى تحول دون دخول السلعة مجال التجارة الخارجية للمجتمع ، حيث قد تكون السلعة بطبيعتها سلعة تجارية إلا أن القيود المفروضة على دخولها مجال التجارة الخارجية تجعل منها سلعة غير تجارية ، ويختلف أسلوب تقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلع المنتمية لهذه المجموعة من السلع تبعا لرؤية القائمين على التحليل لطبيعة السلعة وأسواقها المحلية . فإذا كان تداول السلعة يتم فى إطار آليات نظام السوق الحرة ، فإن أسعارها بالسوق المحلية تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لانتاجها ، وحيث تسود هذه الحالة بالنسبة للسلع التى تعد بحكم طبيعتها سلعا غير تجارية . أما إذا ما وجدت التدخلات الحكومية فى السوق المحلية للسلعة غير التجارية (من خلال نظام الحصص أو التسعير الجبرى) فإن أسعارها بالسوق المحلية لاتعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها ، وفى هذه الحالة الأخيرة إذا ما وجد بالسوق المحلية نظام السوق الموازية للسلعة المعنية بالدراسة ، حيث توجد السوق الحرة التنافسية إلى جانب السوق المحكومة بالسياسة الحكومية ، فإن أسعار السلعة بالسوق الأولى تمثل السقف الأعلى لتكلفة الفرصة البديلة لهذه السلعة ، على حين تمثل أسعارها بالسوق الثانية الحد الأدنى لتكلفة الفرصة البديلة ، حيث يغلب على هذه الأسواق تحديد أسعارها عند مستويات أقل عن مستويات أسعار السلعة فى الأسواق الحرة التنافسية ، إلا أنه من ناحية أخرى فإن وجود السوق المحكومة بالسياسة الحكومية من شأنه تخفيض الكميات الناتجة من السلعة للتداول فى السوق الحرة الموازية ، وهو ما قد ينشأ عنه ارتفاع الأسعار بها عن المستويات الممكنة فى حالة تداول الكميات المتاحة منها بكاملها فى السوق الحرة ، وهو ما يشير بدوره إلى مغالاة أسعار السوق الموازية فى تقدير تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها ، وهو ما يتطلب من القائمين بالتحليل تقدير تكلفة الفرصة البديلة لمثل هذه السلع وفقا لما تعكسه دراسة الإحصاءات المقطعية والزمنية لأسواق هذه السلعة . أما فى حالة تحكم السوق الرسمية المحكومة بالسياسة الحكومية فى كامل تجارة السلعة المعنية بالدراسة ، فإن تقدير تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج هذه السلعة قد يمكن تقديرها بما يعادل تكلفة الفرصة البديلة لأقرب بديل لها من السلع التجارية وفى إطار معدل الإحلال فيما بينهما من منظور المستهلك (وذلك كما فى حالة الأذرة الرفيعة ، والأذرة الشامية فى السوق المصرية على سبيل المثال) ، وإن كان هذا الأسلوب بدوره قد يخفض من قيمة تكلفة الفرصة البديلة للسلعة موضوع الدراسة ، حيث يصاحب التدخل الحكومى فى أسواق السلعة وجود الأسعار المنخفضة عن تلك المستويات التى يمكن أن تسود أسواقها الحرة التنافسية [1].

أنا ما سبق الإشارة إليه من أساليب لتقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلع غير التجارية وفقا لنظام السوق الذى يحكم تداولها محليا تتفق جميعها فى محاولة تقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلعة غير التجارية بما يعادل سعرها فى إطار نظام آليات السوق الحرة حيث غياب التدخلات الحكومية، كما أن التمييز بين السلع

---

[1] Isabelle Tsakok, Agricultural price policy, Apractitioner's Guide to partial- equilibrium Analysis, carnell university press, Ithaca and London, 1990 .

التجارية ، والسلع غير التجارية يرجع الى التباين فى تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج كل منهما . ونظرا لاحتمالات تأثر أسعار السلع غير التجارية ، بأسعار السلع التجارية بما تتضمنه مجموعة السلع الأولى من مدخلات من مجموعة السلع الثانية ، ومن ثم ولأخذ ذلك فى الحسبان تستند مناهج تحديد تكلفة الفرصة البديلة للسلع غير التجارية على تصنيف مكونات أسعارها الى سلع تجارية ، وأخرى غير تجارية ، وحيث تصنف الأخيرة بدورها إلى مكوناتها من سلع تجارية وأخرى غير تجارية لتصل فى النهاية إلى تصنيف مكونات السعر إلى سلعا تجارية ، وعوامل الإنتاج من عمل ، وأرض ، وخدمات رأس المال .

كذلك أيضا أن ما سبق الإشارة إليه من أساليب لتقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلع التجارية تستند على فرضية عدم تأثر أسعار صادرا ت أو واردات المجتمع بحجم صادراته أو وارداته حيث فرضية صغر نصيب المجتمع فى التجارة الدولية ، وهو ما يعنى – وبعبارة أخرى – استقباله للأسعار ، وذلك عكس الحال بالنسبة للمجتمعات التى تستحوذ على نصيب كبير فى التجارة الدولية للسلعة ، حيث يمكن أن يكون للتغير فى حجم صادراتها أو وارداتها منها تأثيره على أسعارها بالتجارة الدولية ، وهو ما يستلزم أخذ ذلك فى الحسبان عند تقدير تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعة المعنية فى مثل هذا المجتمع .

إن تقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلع التجارية بالمجتمعات الصغيرة– ذات النصيب المحدود فى السوق الدولية للسلعة – وفقا لأسعار الحدود إنما يشير فى مضمونه الى تحديدها وفقا للإيرادات والتكلفة الحدية لكل من الصادرات ، والواردات . وهنا يجدر الإشارة الى أن تصنيف المكونات السعرية للسلع غير التجارية فى هذه المجتمعات – وعلى سبيل ما سبق ذكره – بغرض تقدير تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها إنما يفترض ضمنيا تساوى الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية لأنتاج هذه السلع ، وهو إفتراض قد يكون مقبولا – من الناحية النظرية – على المدى الطويل ، إلا أنه قد يتصف بالقصور على المدى القصير خاصة فى حالة السلع التى تتصف بوجود طاقات عاطلة فى الصناعات المنتجة لها ، حيث تقدر الفرصة البديلة للسلع المنتجة فى مثل هذه الحالة بمتوسط التكلفة المتغيرة للوحدة منها ، وذلك عكس الحال بالنسبة للسلع التى تعمل المنشآت المنتجة لها بكامل طاقاتها الإنتاجية حيث تقدر تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها بما يعادل سعرها فى السوق وفقا لنظام آليات السوق الحرة .[1]

(٤/٣) تكلفة الفرصة البديلة لعوامل الإنتاج :

تميز النظرية الاقتصادية بين ثلاث عوامل للإنتاج ، وهى الأرض والعمل ، ورأس المال والتى يعوض كل منها وعلى الترتيب مقابل مساهمته فى الإنتاج فى صورة إيجار ، وأجور ، وفائدة أو أرباح ، وحيث تحدد قيمة المكافأه التعويضية لأى من هذه العوامل فى ظروف السوق التنافسية لعوامل الإنتاج بما يعادل مساهمته النسبية فى الناتج النهائى ، وهو ما يعنى فى النهاية أن أسعار السوق لأى من هذه العوامل أو لخدماتها تعبر عن

---

[1] George Irvin, Modern cost- Benift methods. the Macmillan press LTD. London and Basingtoke, 1978

تكلفة الفرصة البديلة لأى منها إذا ما وجدت السوق التنافسية لعوامل الإنتـــاج . إلا أن هـــذه الأســـواق التنافسية قد لا تتواجد فى كثير من الأحيان لغياب بعض آلياتها أو لإعتبارات إجتماعية أخرى . ففى أســواق الأراضى الزراعية ، وعلى سبيل المثال – قد يتواجد التدخل الحكومى فى صورة تحديد لقيمة الأرض الزراعيــة أو قيمتها التأجيرية ، كما أنه إذا لم يتواجد مثل هذا التدخل الحكومى فقد يكون لإعتبارات الأمان والمركــز الإجتماعى المرتبط بملكية الأرض تأثيرها على تحديد أسعار الأراضى وعند مستويات تفوق قيمة مســـاهمتها المتوقعة فى الإنتاج الزراعى . وفى سوق العمل أيضا قد يتواجد التدخل الحكومى بتحديد حد أدنى للأجــور ، كما قد تتواجد ضغوط إتحادات العمل بشأن تحديد مستويات الأجور وما يحصل عليه العمـــال مـــن مزايـــا أخرى . لهذا وفى حالة غياب الأسواق التنافسية لعوامل الإنتاج ، فإن تحديد تكلفة الفرصة البديلة لأى مـــن عوامل الإنتاج يستلزم بدوره البحث عن بدائل أخرى لتقديرها وهو ما يمكن إيجازه فيما يلى :

(٣/٤/١) تكلفة الفرصة البديلة للأرض :

تتحدد القيمة الرأسمالية للأرض بالقيمة الحالية لتيار التدفقات المستقبلية المتوقعة لصافى العائد منـها ، وبعد إستقطاع قيمة المدخلات المستخدمة من سلع وعمل ، وهو ما يعنى أن القيمة الرأسمالية للأرض تحـــدد وفقا للتوقعات حول إستخداماتها المستقبلية . ولهذا فإذا ما وجدت السوق التنافسية للأراضى فإن أســـعارها بهذه السوق تعكس تقييم المشترين لها لصافى العوائد المستقبلية المتوقعة منها ، وحيث تعبر أسعار الســـوق فى هذه الحالة عن تكلفة الفرصة البديلة للأرض ، أما فى حالة غياب السوق الحرة لبيع وشراء الأراضى ، وعـــدم قبول أسعارها بالسوق كتقدير مقبول لتكلفة الفرصة البديلة لها ، فإن الأخذ بالقيمـــة الايجاريـــة لـــلأرض كأساسا لتقدير تكلفة الفرصة البديلة قد يكون مقبولا خاصة إذا ما وجدت سوق إيجارية تنافســـية واســـعة، حيث لا يتوقع فى مثل هذه السوق أن يدفع المستأجر أى علاوة للأمان والمركز الأجتماعى ، ومن ثم تحديـــد القيمة الايجارية للأرض تبعا لقيمة مساهمتها فى الإنتاج . وفى هذه الحالة تحدد تكلفة الفرصة البديلة الســـنوية للأرض بما يعادل قيمتها التأجيرية ، كما يمكن رسملة الإيجارات السنوية باستخدام سعر الخصـــم المناســـب لتحديد القيمة الرأسمالية للأرض [1].

أما فى حالة غياب السوق التنافسية لبيع وشراء الأراضى أو تأجيرها ، ومن ثم عدم قبـــول قيمتـــها السعرية أو التاجيرية بالسوق كتقدير لتكلفة الفرصة البديلة لها ، فإن الأسلوب البديل لتقديرها ، هو صـــافى العائد المضحى به من الإستخدامات البديلة للأرض وكنتيجة لتحويـــل الأرض إلى الإســـتخدام بالنشـــاط المستهدف . ويستند هذا التقدير على تحديد نمط الاستخدام البديل للأرض ، ثم تقدير حجم وقيمة الأنتـــاج منها بأسعار السوق ثم إستبعاد قيمة المدخلات الوسيطة المستخدمة من مدخلات سلعية ، وعمل، وخدمـــات رأس المال . وحيث يعبر الرصيد المتبقى بعد ذلك من قيمة الإنتاج فى الاستخدام البديل عن قيمـــة مســـاهمة الأرض فى الإنتاج ، ومن ثم التعبير عن تكلفة الفرصة البديلة للأرض (مقومه بأسعار السوق) بالنسبة للنشـــاط

---

[1] J . price Gittinger, Economic analysis of agricultural projects, CN- 32, Edi, world Bank, Aug . 1980

المستهدف . وبالنسبة لتقدير تكلفة الفرصة البديلة للأرض من المنظور الاقتصادي ، فإن الأمر يتطلب إعادة تقدير كل من مفردات الإنتاج ، ومفردات المدخلات الوسيطة فى الاستخدام البديل للأرض وفقا للقيمة الاقتصادية لصافى العائد المضحى به من الاستخدامات البديلة للأرض . ويستند تقدير تكلفة الفرصة البديلة للأرض وفقا لهذا الأسلوب على منطق تقدير تكلفة تحويل الأرض عند الهامش الحدى ما بين استخدام وآخر .

(٣/٤/٢) تكلفة الفرصة البديلة للعمل البشرى :

تعبر تكلفة الفرصة البديلة لعنصر العمل البشرى – شأنه فى ذلك شأن أى من عوامل الإنتاج الأخرى – عن صافى العائد المضحى به نتيجة تحويل العامل من مجال عمله الأصلي إلى العمل بالنشاط المعنى . وهنا أيضا فقد يعبر أجر العمل بالسوق عن تكلفة الفرصة البديلة لعنصر العمل بالنسبة للنشاط المعنى إذا ما توافرت السوق التنافسية لعنصر العمل حيث يفترض نظريا تساوى الأجر المدفوع مع الإنتاجية الحدية لعنصر العمل . الا أن وجود مثل هذه السوق التنافسية يغلب غيابها بالنسبة للكثير من فئات العمل البشرى خاصة العمالة غير الماهرة ، حيث يلاحظ وعلى سبيل المثال – ارتفاع مستوى أجور العمالة غير الماهرة فى القطاع الصناعى الحديث ، وبفارق كبير عن مستوى أجور العمالة غير الماهرة فى القطاع الريفى ، إلأ أنه لمن المفترض – نظريا – غياب هذا الفارق مع استمرار الهجرة من الريف إلى القطاع الصناعى الحديث والتى يفترض أن تدفع بالأجور فى القطاع الأخير نحو الانخفاض لتتساوى أجور هذه الفئة من العمل البشرى فى كلا القطاعين ، الا أن ذلك لايحدث غالبا حيث يلاحظ استمرارية وجود الفارق بين الأجور فى كلا القطاعين مع إستمرارية الهجرة . وكذلك أيضا على الرغم من انخفاض الأجور الزراعية لهذه الفئة من عنصر العمل عن أجورها فى قطاع الصناعة الحديث، وأجورها فى القطاع غير النظامى بالحضر ، إلى أنها لا تنخفض إلى المستوى الكافى الذى عنده يمكن إستيعاب كامل القوى العاملة الزراعية فى وظائف دائمة . ولقد تضمنت النظريات الاقتصادية المبررات لوجود الفوارق بين أجور العمالة غير الماهرة بين قطاع الصناعة الحديث ، والقطاع غير النظامى بالحضر ، وقطاع الزراعة إلى وجود ضغوط إتحادات العمال فى حالة القطاع الأول إلى جانب التباين فى تكاليف المعيشة فيما بين قطاعى الحضر والريف . ولهذا فإن أجور السوق لهذه الفئة من العمل كثيرا ما يغلب عليها المغالاة فى تقدير تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لها . ومن النماذج التى تؤكد على ذلك أيضا حالة وجود البطالة المقنعة أو المزمنة بين فئات العمل غير الماهر خاصة فى قطاع الزراعة، حيث قد تقترب الإنتاجية الحدية لهذه الفئات من العمل من الصفر ، وحيث لايترتب على تحويلها إلى العمل فى مجالات عمل أخرى تضحيات اقتصادية معنوية تماثل تلك التى تعبر عنها أجورها بسوق العمل ، وهو ما يعكس الحاجة إلى وجود طرق بديلة أخرى لتقدير تكلفة الفرصة البديلة لهذه الفئة من العمل البشرى .

هذا وإذا كان التقدير الصحيح لتكلفة الفرصة البديلة للعمل يفترض أن يستند على تقدير الإنتاجية الحدية للعمل البشرى بالأنشطة مصدر تحويل العمال إلى الأنشطة المستهدفة ، إلا أن هناك من الطرق البديلة

الأخرى والمقترحة لتقدير تكلفة الفرصة البديلة للعمل إستنادا على مستوى أجورها بالسوق وبعد تعديل هذه الأجور على نحو يعكس تقريبا حجم مساهمتها فى إنتاج النشاط المحولة منه للعمل بالنشاط المستهدف . فبالنسبة للقطاع الحديث هناك أربع فئات من أجور العمالة غير الماهرة والتى يمكن الأختيار من بينها الفئة الأجرية التى تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لهذه الشريحة من العمل البشرى بالنسبة للقطاع الحديث ، حيث هناك فئة الأجور بالقطاع الحديث ذاته ، كما هناك فئة الأجور بالقطاع غير المنظم بالحضر ، ثم فئة الأجور على المستوى الكلى للقطاع الزراعى ، ثم فئة الأجور للعمالة العرضية أو الموسمية الزراعية ، وحيث يفترض زيادة مستوى الأجور بالقطاع الحديث عنه فى القطاع غير المنظم بالحضر ، كما يرتفع مستوى الأجور بالقطاع غير المنظم بالحضر عنه فى الزراعة والريف . فإذا ما تم توفير العمالة غير الماهرة للنشاط المعنى بالقطاع الحديث عن طريق أنشطة مماثلة داخل نفس القطاع مع إفتراض غياب الهجرة إلى داخل نفس القطاع كان مستوى الأجور داخل القطاع الحديث هو الاختيار للتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة لعنصر العمل . أما إذا كانت الزراعة والمناطق الريفية هى مصدر العمالة للقطاع الحديث ، فإن فئة الأجور الزراعية على المستوى المتوسط للقطاع الزراعى ككل قد تكون هى الاختيار للتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة للعمالة غير الماهرة بالنسبة للقطاع الحديث ، وإن كان ذلك يتوقف على ظروف سوق العمل الزراعى ووجود ونوعية البطالة به، حيث إذا ما وجدت البطالة المقنعة بالقطاع الزراعى أقتربت تكلفة الفرصة البديلة لعنصر العمل الى مستويات أدنى من مستوى الاجر المتوسط بالقطاع ككل . أما اذا كان مصدر العمالة بالنشاط المعنى بالقطاع الحديث هو القطاع الغير منظم بالمناطق الحضرية ، فإن فئة الأجور بالقطاع الأخير تكون هى الاختيار للتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة لعنصر العمل بالقطاع الحديث . وفى هذا الشأن أيضا هناك من الأراء التى ترى أن خلق فرص عمل إضافية بالقطاع الحديث من شأنه أن يؤدى إلى سحب ما يقابله من قوى العمل من القطاع الزراعى والريفى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال القطاع غير المنظم بالحضر ، ومن ثم تقدير تكلفة الفرصة البديلة لعنصر العمل بالقطاع الحديث بما يعادل متوسط الأجر بالقطاع الزراعى أو بمستوى أدنى منه حسب ظروف سوق العمل ونوعية البطالة به . وهنا أيضا هناك من يرى أن الفجوة ما بين مستوى الأجور بالقطاع الزراعى الريفى ، ومستوى الأجور بالقطاع غير المنظم بالمناطق الحضرية هى فى واقع الأمر فجوة وهمية ، حيث أن ما يتقاضاه العامل المهاجر من قطاع الزراعة أو المناطق الريفية إلى القطاع الغير منظم بالمناطق الحضرية لا يزيد عن تكلفة العائد المضحى به فى القطاع الزراعى أو الريفى بالإضافة الى تكلفة الموارد الإضافية اللازمة للخدمات الحضرية دون أن يجنى العامل المهاجر مكاسب رفاهية حديدة . وإذا كانت تكلفة الموارد الإضافية للخدمات الحضرية التى يحصل عليها العامل المهاجر تمثل جانبا من تكلفة الفرصة البديلة ، فإن متوسط الأجور بالقطاع غير المنظم بالمناطق الحضرية تعد هى الاختيار للتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة لفئة العمال غير المهرة بالنسبة للقطاع الحديث .

ومن الأساليب التقريبية التقليدية المتعارف عليها حاليا بشأن تقدير تكلفة الفرصة البديلة للعمالة غير الماهرة ، هو تقديرها بما يعادل متوسط الأجور لفئة العمالة غير المنظمة بقطاع الزراعة بعد ترجيحها بأوزان تقريبية لدرجة البطالة فى سوق العمل الزراعى ، وذلك على نحو ما هو مبين فى المتساوية التالية :

$$ت = \frac{\sum_{1}^{ن} \left(\frac{ط}{ع}\right) \times ح}{ن}$$

حيث:

ت = تكلفة الفرصة البديلة

ط = الطلب الشهرى على العمالة غير المنظمة

ع = العرض الشهرى للعمالة غير المنظمة

ن = عدد الشهور

ح = الأجر الشهرى

وعلى نحو مماثل أيضا هناك من الأساليب الأخرى التى تقدر تكلفة الفرصة البديلة للعمالة غير الماهرة بما يعادل المتوسط المرجح للأجر اليومى الموسمى مضروبا فى عدد أيام العمل الفعلية خلال العام . وفى المقابل فإن تقدير تكلفة الفرصة البديلة للعمل الزراعى فى ظل ظروف وجود البطالة المقنعة قد يذهب بالتقديرات السابقة إلى مستويات أدنى منها ، حيث تقدر تكلفة الفرصة البديلة فى ظل وجود البطالة المقنعة بما يعادل متوسط الأجر اليومى خلال موسم ذروة الطلب على الأيدي العاملة الزراعية مضروبا فى عدد أيام العمل خلال هذا الموسم . حيث تتضمن هذه التقديرات القول بأن فرص العمل داخل هذا القطاع تكون متاحة لجميع القوى العاملة الزراعية المتاحة خلال هذا الموسم ، كما تتصف سوق العمل خلال هذا الموسم على أنها سوقا تنافسية حيث تعكس الأجور خلالها قيمة مساهمة العمل فى الإنتاج الزراعى ، ومن ثم فإذا ما وجد نقص فى أعداد قوى العمل المتاحة خلال هذا الموسم من شأنه أن يؤدى إلى التأثير السلبى على الإنتاج ، وذلك عكس المواسم الأخرى التى ينخفض فيها الطلب على الأيدي العاملة الزراعية ومن ثم وجود فائض عن الاحتياجات منها ، وحيث يمكن سحب أعداد منها خارج القطاع دون التأثير على الإنتاج الزراعى .

ولتحديد القيمة الإقتصادية لتكلفة الفرصة البديلة للعمل الزراعى فإن الأمر يتطلب تحديد توليفة الإنتاج المعبرة عن الإنتاج المضحى به والوزن النسبى لكل من مفرداتها ، ثم تقدير القيمة الإقتصادية لكل من هذه المفردات وفقا لتكلفة الفرصة البديلة لها ، ثم ترجيح قيمة تكلفة الفرصة البديلة (بأسعار السوق) لعنصر العمل والمقدرة وفقا لأي من الطرق المشار إليها بالنسبة ما بين القيمة الأقتصادية، والقيمة المالية لتوليفة الإنتاج المعبرة عن الإنتاج المضحى به نتيجة سحب العمالة الزراعية للعمل فى النشاط المعنى .

هذا وتتماثل مبادئ تقدير تكلفة الفرصة البديلة للعمالة الماهرة مع تلك المشار إليها فى حالة العمالة غير الماهرة ، وأن سمة الإختلاف فيما بينهما وجود شبة إجماع بين أدبيات التنمية على أن أجور العمالة الماهرة تعكس وبدرجة كبيرة من الدقة إنتاجيتها الحدية ، ومن المبررات التى يستند عليها هذا الإجماع ما